وهذا الامر يتيح في مرحلة ثانية الغاء القيد الطائفي المعوق لعمل الدولة والمضرّ بالعيش المشترك... وذلك بانشاء هيئة مستقلة هي «مجلس الشيوخ» الذي تتمثل فيه الطوائف بصفتها هذه، والذي ينحصر اهتمامه وقراره في القضايا الكبرى المتعلقة بالعيش المشترك[1].

بذلك يصبح الوزن الديموغرافي، او التحالف مع الخارج تعويضًا عن النقص العددي، غير صالحين للاستخدام من أجل تعديل حصة هذه الطائفة او تلك في الدولة. ومن هذا المنظور لا تعود الطوائف في حاجة الى اختراع «مشاريع خاصة» ولا يعود ثمة موضوع للصراع فيما بينها على هذا الصعيد. وعليه فإن «توكيد الذات «الطائفية» يصبح ممكنًا بطريقة وحيدة، هي المنافسة في إغناء العيش المشترك الذي بدوره يمنح الطائفة قيمةً اكبر بكثير مما يمنحها اي مشروع خاص.

٣) ومن خلال الغائه المعيار العددي الديموغرافي، يضع اتفاق الطائف حدًا لمفهوم الاقليات اللبنانية المتجاورة، ويتيح امكانات هائلة لتفاعلها بصورة افضل. إذ تصبح كل طائفة جزءًا عضويًا من

١. وفي هامش هذه الفقرة كتب سمير فرنجية الملاحظة التالية: «فكرة «المرحلية» و«الانتقالية» في تطبيق الطائف، بهدف تهدئة النفوس بعد الحرب، يدركها كل من عملوا في التحضير لهذا الاتفاق، او كانوا على صلة بصياغة نصّه. ومفهوم ايضًا لدى هؤلاء ان «نجاح الانتقال» رهن بتحقيق غايته المشار اليها، وهذه رهن بسلامة التطبيق. والحال ان التطبيق الكيفي والاعتباطي، في كنف الوصاية السورية، لم يساهم في تهدئة النفوس، بل زادها قلقًا. اكثر من ذلك استخدمت الوصاية شعار الغاء الطائفية السياسية «الآن وفورًا» كلما ارادت ابتزاز المسيحيين! في المقابل ادركت قيادات اسلامية رشيدة حساسية الموقف، من امثال الرئيس رفيق الحريري والامام محمد مهدي شمس الدين، وذهبت الى القول بتأجيل الغاء الطائفية السياسية الى أمد طويل، ادراكًا منها ان التطبيق السليم، بما يفي بالغرض، غير متيسّر في ظل الوصاية والهيمنة الخارجية.

«أكثرية ذات طبيعة تعددية» هي مجموع اللبنانيين، وذات هوية مركبة، وغير قابلة للاختزال في احد مكوناتها. بذلك لا يعود اللبنانيون مجموعة كيانات، بل كيانًا واحدًا. وهذا الكيان الواحد لا يقوم على الغاء التنوع وفرض الانصهار القسري، بل يقوم على الاعتراف بالتنوع واحترامه والمحافظة عليه.

٤) وبكسره المنطق الاقلوي، يحرر اتفاق الطائف اللبنانيين من «عقدة الخوف من الآخر» التي تقع في صلب كل السياسات الطائفية. بذلك لا يعود الآخر خصمًا تنبغي مواجهته باستمرار، لانه يشكل خطرًا وجوديًا دائمًا على الذات، بل يصبح عنصرًا مكملًا وضروريًا للذات. إن هاجس الديموغرافيا لدى المسيحيين والدروز، وعقدة الاضطهاد التاريخي لدى الشيعة، وعقدة الكبت لدى السنة –لشعورهم بانهم اكثرية في العالم العربي وواحدة من اقليات ههنا–... كل تلك العقد المعلومة لا تعود، من هذا المنظور الجديد، المحرك الرئيس للتاريخ اللبناني، حيث كانت كل طائفة تحاول ان تضع يدها على الدولة، اوعلى قسم منها، بذريعة توفير «ضمانات لوجودها».

٥) ومن خلال التزامهم هذا العقد الاجتماعي القائم على العيش المشترك، ينتقل اللبناني من وضعية «عضو في جماعة طائفية» الى وضعية «مواطن في دولة العيش المشترك». هذا لا يدعو اللبنانيين الى التخلي عن انتماءاتهم الخاصة، أكانت طائفية او مناطقية او ثقافية او غير ذلك، ولا عن انفتاحهم على عوالم مختلفة، أكانت عربية او اسلامية او غربية، ولا عن مرجعياتهم التاريخية الخاصة. على العكس من ذلك، فإن هذه الانتماءات المتنوعة مدعوة لإغناء عيشهم المشترك بصورة متواصلة... إنها مساهمة كل منهم في المشروع الكبير.